استعمال وسائل القوة العربية الأخرى، من النفط إلى البترو-دولار، هو سلاح فعال في هذه المرحلة إلى أقصى حد، وكل تحرك سياسي عربي لا يبدأ بخطوات من هذا النوع هو تحرك مقضي عليه بالفشل؛ والبدء بخطوات أولية على هذا الطريق قد يكون في كثير من الأحيان أكثر جدوى من إعلان المبادرات دون دعمها بأي إجراء عملي. وقديماً قال قائد صيني: إن طاولة المفاوضات تنصب في المكان الذي تصل إليه مدافعك.

أما القضية الثالثة التي أثارتها المناقشات حول المبادرة السعودية، فتتعلق بالشروط الدولية التي تحكم أي تحرك سياسي. فبعض الحكام العرب يتطلعون إلى مفاوضات مع الولايات المتحدة الأميركية، أو هم مقتنعون بأن أغلبية أوراق أزمة الشرق الأوسط موجودة في واشنطن؛ وهم يرون، عن رغبة أو عن قناعة، أن لا دور للاتحاد السوفياتي في أي بحث حول مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولكن الوقائع تثبت من جديد خطأ هذا التصور، فتواجد الاتحاد السوفياتي في أي تسوية لأزمة المنطقة ليس مجرد مطلب ينادي به فريق من العرب، بل هو واقع دولي ينبع من وزن الاتحاد السوفياتي وشبكة علاقاته القائمة. والاتحاد السوفياتي قادر، من موقعه هذا، أن يلغي أي تحرك دولي لا يحظى بموافقته، إلاّ إذا كان هذا الحل على نمط اتفاقيات كامب ديفيد، حيث يقرر الحاكم أن يلتحق بالولايات المتحدة كتابع لها في المعركة الأميركية ضد موسكو. ولذلك فإن المبادرات التي لا تلحظ هذه المسألة، أو ترفض الاعتراف بها، تقع في تناقض مع نفسها، يلغي كثيراً من فعالية تحركها، إن لم يكن من جدواها.

. . . . . وسواء قرر مؤتمر القمة العربي قبول المبادرة السعودية أو رفضها أو تعديلها، فإن هذه المبادىء الثلاثة، يجب أن تبقى راسخة في الذهن، وأن تلعب دور علامات الطريق التي ترشد إلى الاتجاه الصحيح.

بلال الحسن